العناوين البارزة في الكتاب
(فهرس)

مدخل: تحديد عنوان ومحتوى الكتاب: ما هو الجديد في القانون الدولي الخاص ٣

المقدمة العامة: التعريف بالقانون الدولي الخاص: مفاهيم ومباحث أولية ٩

المبحث الأول: موضوع (أو موضوعات) القانون الدولي الخاص ١٢

- المجتمع الدولي الخاص وتعدد موضوعات هذا القانون ١٢

أولاً: العلاقات الدولية الخاصة وضرورة القانون الدولي الخاص ١٣

١ - ذاتية العلاقات الخاصة الدولية ١٤

٢ - مصطلح العلاقات الخاصة الدولية وصور العنصر الأجنبي ١٦

ثانياً: ضرورة النظام القانوني الخاص. (ظهور القانون الدولي الخاص) ١٧

أ - القواعد المادية الموضوعية: استمرار مبدأ اقليمية القوانين ١٨

Scanned by CamScanner

ب - فكرة تنازع القوانين وظهور القانون الدولي الخاص ... ١٩
ثالثاً: مراحل العلاقات أو الحالات الناشئة في اطار الحياة الخاصة الدولية ٢٠
١ - الترابط والتراتبية في مباحث القانون الدولي الخاص ٢٠
أ - مرحلة التمتع بالحقوق: مسألتي الجنسية ومركز الأجانب ٢١
ب - مرحلة ممارسة الحقوق: مسألة تنازع القوانين ٢٣
ج - مرحلة حماية الحقوق: مسألة التنازع القضائي الدولي ٢٤
٢ - نطاق ومحتوى القانون الدولي الخاص: إختلاف المفاهيم وتطور وعاء القانون ٢٧
٣ - المفهوم الضيق للقانون الدولي الخاص: حصره بمبحثه الأساسي تنازع القوانين ٢٨
المبحث الثاني: مصادر القانون الدولي الخاص ٢٩
أولاً: خصوصية مصادره في طبيعة مسائله وتعدد مباحثه ... ٢٩
ثانياً: طبيعة مصادر القانون الدولي الخاص ٣٠
١ - اختلاط المصادر الوطنية بالدولية ٣١
أ - أهمية المصادر الداخلية ومكمن خصوصيتها ٣٢
ب - أهمية المصادر الدولية المدونة: طبيعة ودور المعاهدات ٣٣
- توحيد قواعد القانون الدولي الخاص (توحيد قواعد التنازع) ٣٥

Scanned by CamScanner

- توحيد القواعد الموضوعية في بعض فروع القانون الخاص ٣٦
٢ - نقص النصوص التشريعية وتقدم دور الفقه والاجتهاد ٣٧
المبحث الثالث: طبيعة القانون الدولي الخاص (تعريفه، موضعه، خصوصيته) ٤٠
أولاً: تعريف القانون الدولي الخاص ٤٠
ثانياً: موضع القانون الدولي الخاص ٤٢
١ - هل هو قانون دولي أم وطني ٤٢
٢ - هل هو قانون خاص أم قانون عام ٤٣
- النظرية الأولى: القانون الدولي الخاص جزء من القانون الخاص ٤٤
- النظرية الثانية: القانون الدولي الخاص جزء من القانون العام ٤٥
- النظرية الثالثة: القانون الدولي الخاص قانون مختلط ٤٧
ثالثاً: ذاتية القانون الدولي الخاص وأوجه خصوصيته: تحديد عناوين الدراسة ٤٩

القسم الأول: تنازع القوانين أو التنازع التشريعي ٥١
١ - مصطلح تنازع القوانين ٥١
٢ - مقومات تنازع القوانين ٥٢
أ - تمتع الأجانب بالحقوق الخاصة: بلورة مركز قانوني للأجانب ٥٣

Scanned by CamScanner

ب - ظاهرة تطبيق القانون الأجنبي أمام القضاء الوطني ٥٤
٢ - تقنية تنازع القوانين ليست الوحيدة في حل النزاعات الخاصة الدولية (القواعد المباشرة) ٥٦
الباب الأول: الأصول التاريخية لتنازع القوانين: ظاهرة التنازع ونظرية التنازع ٦٣
١ - تمهيد ٦٣
٢ - المحطات التاريخية لتطور علم تنازع القوانين وبذور نظريته العامة ٦٤
الفصل الأول: ظاهرة تنازع القوانين: المرحلة السابقة على نشوء نظرية التنازع ٦٧
الفرع الأول: مرحلة القانون المدني وقانون الشعوب (نهاية العصور القديمة) ٦٨
الفرع الثاني: الحكم الجرماني ونظرية شخصية القوانين وعهد الاقطاع ونظرية اقليمية القوانين ٦٩
المبحث الأول: نظام شخصية القوانين ٦٩
المبحث الثاني: نظام اقليمية القوانين (عهد الاقطاع من القرن ١٠ حتى ١٢) ٧٠
الفصل الثاني: مرحلة ظهور نظرية التنازع (نظرية الأحوال أواخر القرون الوسطى) ٧١
الفرع الأول: المدرسة الايطالية القديمة: نظرية الأحوال الايطالية وظهور أنظمة تنازع القوانين ٧٢
الفرع الثاني: المدرسة الفرنسية للأحوال: اقليمية الأحوال وامتدادها. (القرن السادس عشر) ٧٤

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: المدرسة الهولندية وتطور نظرية الأحوال: اقليمية القوانين ومبدأ المجاملة الدولية ٧٦
الفصل الثالث: المرحلة المعاصرة: النظريات الحديثة ذات النزعة العالمية ٧٩
الفرع الأول: النظريات الحديثة: وضع مبدأ عام مسبق تخضع له العلاقات (ساڤيني ومانشيني) ٨٠
المبحث الأول: فقه ساڤيني: مبدأ الاشتراك الحقوقي ووحدة فكرة العدالة ٨٠
المبحث الثاني: فقه مانشيني: مبدأ شخصية القوانين أو مبدأ الجنسيات ٨٣
الفرع الثاني: الاتجاهات الحالية في تنازع القوانين (النظريات الوضعية) ٨٥
الفرع الثالث: تنازع القوانين في ظل الشريعة الاسلامية ونظام الامتيازات الأجنبية ٨٩
المبحث الأول: في الشريعة الاسلامية (الفقه الاسلامي) ٨٩
المبحث الثاني: نظام الامتيازات الأجنبية ومسألة تنازع القوانين ٩١
خلاصة الباب الأول وفقرة انتقال للباب الثاني ٩٤
الباب الثاني: مضمون نظرية تنازع القوانين: منهجية وكيفية حل النزاعات الخاصة الدولية. (الوسيلة واشكاليات التطبيق - قواعد حل التنازع وتعقيدات حل التنازع) ٩٧
الفصل الأول: نطاق تنازع القوانين: مجال وشروط اعمال قواعد التنازع ١٠١
الفرع الأول: القوانين موضوع التنازع: الصفة الخاصة

Scanned by CamScanner

لتنازع القوانين ١٠٣
الفرع الثاني: الأنظمة موضوع التنازع: الصفة الدولية لتنازع القوانين ١٠٥
المبحث الأول: خروج التنازع الداخلي عن نطاق تنازع القوانين؟ ١٠٦
المبحث الثاني: شروط تحقق الصفة الدولية لتنازع القوانين ١٠٩
الفقرة الأولى: التنازع وشرط الشخصية الدولية: الاعتراف الدولي ١١٠
الفقرة الثانية: التنازع ومسألة الاعتراف بين الدول وحكوماتها ١١٢
المطلب الأول: الاعتراف بين الدول ١١٢
المطلب الثاني: مسألة الاعتراف بالحكومات؟ قضية حرير اوذيسا ١١٢
١ - الاتجاه الأول: ضرورة الاعتراف بالحكومة للاعتراف بقانون الدولة ١١٢
٢ - الاتجاه الثاني: الاعتراف بالقانون الأجنبي مرتبط بالاعتراف بالدولة وليس بالحكومة ١١٣
الفصل الثاني: الأداة الاستثنائية لحل تنازع القوانين: قواعد الاسناد ١١٥
الفرع الأول: طبيعة قاعدة الاسناد: عناصر القاعدة ١١٦
المبحث الأول: الفكرة المسندة ١١٧
المبحث الثاني: ضابط الاسناد (ظرف الاسناد أو عنصر التعليق) ١١٨

الفقرة الأولى: مفهوم ضابط الاسناد ١١٨
الفقرة الثانية: أنواع ضواط الاسناد (تعددها، قوتها، تبدلها) ١٢٠
الفرع الثاني: خصائص قاعدة الاسناد ١٢٢
المبحث الأول: قواعد وسيلية غير مباشرة (قواعد اسنادية) ١٢٢
المبحث الثاني: قواعد الاسناد مزدوجة أو ثنائية الجانب ١٢٣
المبحث الثالث: قواعد الاسناد عامة ومجردة ١٢٥
المبحث الرابع: قواعد الاسناد وطنية بتوجهات دولية ١٢٧
المبحث الخامس: قواعد الاسناد في مصدرها المادي نتاج فقه دولي وقانون وضعي ١٢٨
الفصل الثالث: تفسير وتطبيق قاعدة الاسناد: مراحل ومشاكل حل النزاع ١٢٩
الفرع الأول: التكييف: ربط النزاع بالفكرة المسندة ١٢٩
١ - أهمية التكييف بصورة عامة ١٢٩
٢ - الأهمية الخاصة للتكييف في القانون الدولي الخاص ١٣٠
المبحث الأول: مشكلة التكييف: تحديد القانون الذي يخضع له التكييف ١٣٣
الفقرة الأولى: اخضاع التكييف لقانون القاضي (نظرية كاهن وبارتن) ١٣٤
المطلب الأول: القضايا التي استخلص منها

Scanned by CamScanner

بارتن نظريته ١٣٥
١ - قضية ميراث المالطي أو ربع الزوج المحتاج ١٣٥
٢ - قضية وصية الهولندي أو الوصية بخط اليد ١٣٥
المطلب الثاني: مضمون نظرية بارتن ١٣٦
البند الأول: التكييف الأولي والتكييف الثانوي (التحفظ على القاعدة) ١٣٧
البند الثاني: الاستثناء على نظرية بارتن: وصف الأموال بقانون موقعها ١٣٩
البند الثالث: القضاء الفرنسي وتبني نظرية بارتن: زواج يونانيين في فرنسا (قضية كاراسلانيس) ١٤٠
الفقرة الثانية: اخضاع التكييف للقانون الذي يحكم النزاع (المفترض التطبيق) ١٤٢
الفقرة الثالثة: اخضاع التكييف للقانون المقارن: نظرية الاستاذ رابل ١٤٤
الفقرة الرابعة: تحديث نظرية بارتن: الاستئناس بالقانون الأجنبي وبالقانون المقارن ١٤٥
المبحث الثاني: تعقيدات تكييف النزاع: التنازع المستتر أو الخفي ١٤٨
الفقرة الأولى: التنازع المتولد عن اختلاف مضامين الأفكار المسندة (التنازع المستتر) ١٥٠
الفقرة الثانية: التنازع المتولد عن طبيعة ومفاهيم ضوابط الاسناد: تنازع متحرك ١٥١

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني: تحديد القانون الواجب التطبيق: نطاق القانون الأجنبي المسند إليه ١٥٣
المبحث الثاني: المقصود بالقانون الأجنبي المعين: تعدد المفاهيم وتعقيدات التعيين (التنازع السلبي ومسألة الاحالة) ١٥٥
الفقرة الأولى: تعريف الاحالة: رفض القانون الأجنبي للاختصاص المعروض عليه ١٥٧
الفقرة الثانية: أشكال الاحالة: نوعا الاحالة (احالة بسيطة واحالة مركبة) ١٥٨
المطلب الأول: الاحالة البسيطة وقضية فورجو (الرد إلى قانون القاضي) ١٥٩
المطلب الثاني: الاحالة إلى قانون ثالث (الاحالة البعيدة إلى غير قانون القاضي) ... ١٦١
الفقرة الثالثة: الاحالة قضية خلافية: الموقف من الاحالة وحجج المؤيدين والمعارضين ١٦٢
المطلب الأول: حجج المؤيدين للاحالة (أدلة انصار الاحالة) ١٦٣
المطلب الثاني: حجج المعارضين للاحالة (أدلة الخصوم) ١٦٥
الفقرة الرابعة: نطاق الاحالة والقيود على تطبيقها (استثناءات الاحالة) ١٦٨
المطلب الأول: تقييد الاحالة من حيث درجة إعمالها. (شكل الاحالة) ١٦٨
١ - اقتصارها على قانون القاضي: احالة بسيطة ١٦٨

Scanned by CamScanner

٢ - الاحالة إلى قانون ثالث (استشارة قاعدة الاسناد الأجنبية لمرة واحدة) ١٦٩
٣ - الاحالة دون قيود حتى تحقيق العدالة ١٦٩
المطلب الثاني: تقييد الاحالة على مستوى المسائل والموضوعات ١٧٠
١ - استبعاد حالة الاخذ بقانون الارادة ... ١٧٠
٢ - استبعاد حالة اخضاع شكل التصرف لقانون بلد الأبرام ١٧١
المطلب الثالث: إختلاف المواقف من الاحالة في مجال الأحوال الشخصية: الرفض الغالب ١٧٢
الفقرة الخامسة: رفض الاحالة في لبنان والدول العربية: أسباب الرفض ١٧٤
الفقرة السادسة: الاحالة الداخلية أو التفويض: الاحالة إلى قانون دولة تتعدد شرائعها الداخلية ١٧٦
المبحث الثاني: التلاعب في تعيين القانون المختص: الدفع بنظرية الغش نحو القانون ١٧٨
الفقرة الأولى: مفهوم وأسباب الغش في تنازع القوانين ١٧٩
الفقرة الثانية: نشأة نظرية الغش نحو القانون: قضية الأميرة دي بوفرومون ١٨٣
الفقرة الثالثة: أساس وشروط الدفع بالغش نحو القانون ١٨٥
المطلب الأول: أساس نظرية الغش نحو القانون ١٨٥

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: شروط الدفع بنظرية الغش نحو القانون ١٨٦
البند الأول: العنصر المادي: اجراء تغيير ارادي في ضابط الاسناد ١٨٦
البند الثاني: العنصر المعنوي: نية التحايل على القانون ١٨٨
الفقرة الرابعة: نتائج الدفع بنظرية الغش نحو القانون: جزاء الدفع بالتحايل ١٨٩
الفصل الرابع: تطبيق قاعدة القانون الأجنبي المعيّن ١٩٣
الفرع الأول: المعاملة الأجرائية لقاعدة القانون الأجنبي المعيّن ١٩٤
المبحث الأول: طبيعة القانون الأجنبي وصفته أمام القضاء الوطني ١٩٦
الفقرة الأولى: القانون الأجنبي يفقد طبيعته القانونية ويتحول إلى واقع ١٩٦
الفقرة الثانية: إحتفاظ القانون الأجنبي بطبيعته القانونية وصفته الأجنبية (نظرية التلقي أو الاستقبال) ١٩٨
المبحث الثاني: دور القاضي الوطني في البحث عن مضمون القانون الأجنبي واثباته ٢٠١
الفقرة الأولى: دور القاضي في الكشف عن أحكام القانون الأجنبي ٢٠١
المطلب الأول: الموقف التقليدي: حق للقاضي والتزام على عاتق الخصوم ٢٠٢
المطلب الثاني: الموقف الحديث: التزام على

Scanned by CamScanner

عاتق القاضي بمعاونة الخصوم ٢٠٣
الفقرة الثانية: دور القاضي الوطني في إثبات القانون الأجنبي ٢٠٥
المبحث الثالث: تفسير القانون الأجنبي والرقابة عليه ٢٠٩
الفقرة الأولى: دور القاضي في تفسير القانون الأجنبي ٢٠٩
الفقرة الثانية: رقابة المحكمة العليا على تفسير القانون الأجنبي ٢١١
المطلب الأول: الاتجاه المعارض لرفض الرقابة ٢١١
المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لرفض الرقابة وأسسه الفقهية ٢١٢
المطلب الثالث: تطور الموقف الحالي بأتجاه الرقابة على التفسير: مسخ أو تشويه القانون الأجنبي ٢١٤
الفرع الثاني: إستبعاد القانون الأجنبي الذي تعينه قاعدة الاسناد: عقبات أو موانع تطبيق القانون الأجنبي ٢١٦
المبحث الأول: استحالة الكشف عن أحكام القانون الأجنبي (استحالة مادية) ٢١٧
المبحث الثاني: منع تطبيق القانون الأجنبي: الاستحالة القانونية والدفع بالنظام العام ٢٢٠
الفقرة الأولى: تحديد النظام العام في القانون الدولي الخاص ٢٢٣

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: خصائص النظام العام ونطاق
إعماله ٢٢٦
المطلب الأول: المفهوم المتميز للنظام العام
في مجال تنازع القوانين ٢٢٧
المطلب الثاني: خصوصية النظام العام في
الدول العربية ٢٣٠
المطلب الثالث: دور النظام العام في
الدولة الأجنبية ٢٣١
الفقرة الثالثة: اثار الدفع بالنظام العام ٢٣٤
المطلب الأول: الأثر السلبي واستبعاد
القانون الأجنبي ٢٤٣
المطلب الثاني: الأثر الأيجابي للنظام العام
وعودة الاختصاص لقانون القاضي ٢٣٨
القسم الثاني: تطور وتبدل منهجية حل النزاعات الخاصة الدولية (المعاهدات والتحكيم الدولي) ٢٤١
الباب الأول: توحيد قواعد تنازع القوانين ٢٤٥
الفصل الأول: حجم مشكلة التنازع وخصوصية العلاقات
التجارية الدولية ٢٤٧
الفصل الثاني: توحيد قواعد الاسناد عبر المعاهدات ٢٤٩
الباب الثاني: توحيد القواعد الموضوعية في بعض مسائل
القانون الخاص (القانون الخاص الدولي) ٢٥٣
الباب الثالث: توحيد جهتي القضاء والقانون لحكم العلاقات
الدولية: التحكيم قضاء وقانون النزاعات التجارية الدولية ٢٥٧
أولاً: مدخل إلى التحكيم ٢٥٧

Scanned by CamScanner

ثانياً: مقدمة عامة في التحكيم ٢٥٨
الفصل الأول: ماهية التحكيم التجاري الدولي ٢٦٣
الفرع الأول: تعريف التحكيم ٢٦٥
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم ٢٦٧
الفرع الثالث: التمييز بين التحكيم والمؤسسات القانونية الأخرى ٢٧٣
الفرع الرابع: الصفة الدولية للتحكيم ٢٧٦
الفرع الخامس: اسباب انتشار التحكيم في النزاعات التجارية الدولية ٢٨٠
الفصل الثاني: إتفاق التحكيم ٢٨٣
الفرع الأول: الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم ٢٨٥
المبحث الأول: الرضا ٢٨٥
المبحث الثاني: الأهلية ٢٨٦
المبحث الثالث: المحل ٢٨٧
الفرع الثاني: شرط الكتابة ٢٩٢
الفرع الثالث: إستقلالية شرط التحكيم عن العقد الأساسي ٢٩٣
الفرع الرابع: أثار اتفاق التحكيم ٢٩٥
لائحة المراجع ٢٩٩
العناوين التفصيلية في الكتاب (فهرس) ٣٠٣

Scanned by CamScanner